

تابع جدول رسوم
المعايرة لاجهزة وادوات الوزن والكيل وقياس الابعاد
وفترات المعايرة الدورية لها

فترة المعايرة الدورية	ريال	بيسة	
			ج - مقاييس الأطوال :
			١ - اي مفاص للطول مثل القطر ، الارتفاع ، السمك .. الخ :
			- الدقة ليست احسن من ١ مم والطول حتى ١ م او التحقق من المتر التجاري
سنة واحدة	—	٢٠٠	- الدقة ليست احسن من ١ مم والطول اكثر من ١ م وحتى ٥ م او التحقق من شريط القياس فئة ٥ م
	١	—	- الدقة ما بين ١ مم و ٠.١ مم
	٢	—	- الدقة ما بين ٠.١ مم و ٠.٠١ مم
	١	—	٢ - اي قياس للزاوية :
سنة واحدة	—	٥٠٠	٣ - مجموعة من قوالب القياس :
	١٠	—	- المستخدمة بالورش
	٢٠	—	- المستخدمة كمرجع
			٤ - معايرة الميكرومترات :
	٢	—	- حتى ٢٥ مم
سنة واحدة	—	٤	- اعلى من ٢٥ مم وحتى ٥٠ مم
	٨	—	- اعلى من ٥٠ مم وحتى ٢٠٠ مم
			٥ - معايرة الوزنية :
	٢	—	- حتى ١٥٠ مم
سنة واحدة	—	٥	- اعلى من ١٥٠ مم وحتى ٢٠٠ مم
	٨	—	- اعلى من ٢٠٠ مم وحتى ١٠٠٠ مم
			٦ - معايرة مقاييس الارتفاع / العمق :
	٢	—	- حتى ١٥٠ مم
	٥	—	- اعلى من ١٥٠ مم وحتى ٢٠٠ مم
سنة واحدة	—	٨	- اعلى من ٢٠٠ مم وحتى ١٠٠٠ مم
	١٠	—	٧ - معايرة ساعات القياس :
			د - مقاييس الحجم :
			١ - مقاييس الحجم الزجاجية مثل السحاحة والماصة المدرجة او المخابير المدرجة
سنة واحدة	٣	—	٢ - ماصات بتدرج واحدة او دوارق .. الخ
	٢	—	٣ - مقاييس الحجم المعدنية :
	٥	—	- سعة حتى ١ لتر
	١٠	—	- سعة اعلى من ١ لتر وحتى ٥ لتر
	١٥	—	- سعة اعلى من ٥ لتر وحتى ٢٠ لتر
سنة واحدة	٥	—	هـ - مضخات الوقود السائلة (لكل وحدة ضخه) :

قرار وزاري

رقم ٩٣/١٧٢

استنادا الى المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ بانشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .

والى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ بتحديد اختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٥٣ بحظر استيراد البضائع والمنتجات التي تخالف المواصفات القياسية العمانية .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . **تقرر**

مادة (١) : تعتبر المواصفة القياسية التالية مواصفة قياسية عمانية ملزمة لجميع الجهات المعنية بالسلطنة :

م . ق . عم ١٩٩١/٢٢٠م المنظفات التركيبية - سائل غسيل الصحون اليدوي .

مادة (٢) : يعاقب كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ المشار اليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ستة اشهر من تاريخ النشر .

مقبول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٢٤ محرم ١٤١٤ هـ
الموافق : ١٤ يوليو ١٩٩٣ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٠٨)
الصادرة في ١٩٩٣/٨/١ م

قرار وزاري

رقم ٩٣/٢٠٤

استنادا الى قانون السجل التجاري رقم ٧٤/٣ وتعديلاته .

والى قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ وتعديلاته

والى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤ باصدار قانون الحرف الاجنبية واستثمار رأس المال

الاجنبي وتعديلاته .

والى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٢٦ باصدار قانون الوكالات التجارية وتعديلاته .

والى المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٧٨ باصدار قانون تنظيم اعمال السمسرة في المجالات

العقارية .

والى القرار الوزاري رقم ٨٣/٢٤ بشأن تسجيل المنشآت الصناعية والتجارية واصدار

التراخيص الخاصة بها .

وعلى موافقة وزارة المالية والاقتصاد .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تحدد رسوم التراخيص والشهادات المتعلقة بالاعمال التجارية والمهنية وفق الجدول المرافق .

مادة (٢) : يلغى القرار الوزاري رقم ٨٣/٢٤ المشار اليه